تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور سلام منعم زامل الشمري*
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة واسط

المستخلص :

ان تحديد القدرة التنافسية لقطاع ما او لصناعة معينة او لمؤسسة ،يتم من خلال تحليل الاداء التنافسي لها، لذلك تناولت هذه الدراسة تحليل واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق ، من خلال دراسة مؤشرات محدده للحكم على مستوى الاداء فيها وهي كل من : مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر قيمة الانتاج لقطاع الصناعة التحويلية، مؤشر عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وعدد العاملين فيها، وتم ايضا تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق على وفق نموذج بورتر ، و قياس مدى التأثيرات المتبادلة ما بين جميع أجزاء النموذج من أجل الاستدلال على حجم تأثير كل عامل بشكل منفرد، ومدى إسهامه في رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي، وقد خلصت الدراسة الى عرض مجموعه من الاجراءات التي يمكن اتباعها لدعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في العراق.

* E-mail:

Analysis of the determinants of competitiveness of the manufacturing sector in Iraq

Asst. prof. Dr. Salam M. Zamil

College of Administration and Economics

University of Wasit

Abstract :

The determination of the competitiveness of any sector, industry or organization is determined by analyzing its competitive performance , Therefore, this study focused on the analysis of the reality of the competitiveness of the manufacturing sector in Iraq, through the study of specific indicators to judge the level of performance in it. It is the index of the contribution of the manufacturing sector to the structure of GDP, the value of production index of the manufacturing sector, the number of employees and the number of industrial establishments operating in the manufacturing sector, The determinants of the competitiveness of the manufacturing sector in Iraq were also analyzed according to the Porter model, and the extent of the mutual effects between all parts of the model in order to infer the magnitude of the impact of each factor individually, and how it contributes to raising the competitiveness of this vital sector. The study concluded to present a set of measures that can be followed to support the competitiveness of the manufacturing sector in Iraq.

المقدمة :

اصبح موضوع التنافسية أصبح من الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام مؤسسات ومنظمات الاعمال على اختلاف انواعها وبالخصوص الصناعية منها، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه التنافسية في تحديد مصير تلك المؤسسات وديمومتها واستمراريتها، كما وتلقى مشكلة زيادة كفاءة الأداء وتطوير المؤسسات الصناعية وزيادة القدرات التنافسية للقطاع الصناعي اهتماما كبيرا من الاقتصاديين في الجانب النظري والادبيات الاقتصادية والجانب التطبيقي على حد سواء. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن حل هذه المشكلة وايجاد الحلول الناجعة يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو القطاع الصناعي بشكل كبير مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني، كما ان دراسة اتجاهات كفاءة الأداء للمشروعات الصناعية وزيادة القدرات التنافسية تعتبر واحدة من أهم جوانب العلوم الاقتصادية الحديثة في الوقت الحاضر. ان القطاع الصناعي يلعب دورا مهماً في الاقتصاد الوطني كونه واحد من أهم القطاعات الرئيسية التي تساهم إلى حد كبير في تشكيل الناتج القومي الإجمالي وكذلك يتم إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات السلعية وإنتاج الأصول الثابتة والسلع الاستهلاكية، والمنتجات شبه المصنعة بالإضافة إلى المستلزمات اللازمة للصناعات الأخرى.

ففي العراق على الرغم من الجهود الاستثمارية التي تبذل لم يصبح القطاع الصناعي الى الان كقوة اقتصادية محركه للاقتصاد الوطني والنشاط الاقتصادي فيه، فهي ما زالت دون مستوى الطموح وتواجه منافسة شرسة خصوصا على المستوى الخارجي، فقيمة الصادرات من القطاع الصناعي غير النفطي ما زالت محدودة جدا بل لا تكاد تذكر على النقيض من زيادة الاستيرادات في هذا القطاع وبمعدلات هائلة وبشكل مستمر وهذا انعكاس واضح لانخفاض القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في العراق.

اهمية البحث:

يمكن بيان أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد الدور المهم ومكانة القطاع الصناعي في بنية الاقتصاد العراقي كعامل رئيسي في ضمان النمو الاقتصادي في البلاد من خلال وضع تدابير لتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية وضمان القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وزيادة وتحديث الإنتاج. فالقطاع الصناعي في العراق يمتلك موارد بشرية وماديه كبيره لكنها غير مستغله بشكل أمثل لذلك لابد من الاهتمام برفع كفاءة اداء القطاع الصناعي وزيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي.

مشكلة البحث:

ان السؤال المطروح والذي يمثل مشكلة البحث هو إيجاد حل في الجانب التطبيقي لتطوير كفاءة الأداء وبيان اهم المحددات للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي خصوصا مع المشكلات التي يعاني منها القطاع الصناعي في العراق مثل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وانخفاض القدرة التنافسية للصناعة وانخفاض كفاءة الإنتاج، وانخفاض جودة المنتج والتي هي سمة للعديد من المؤسسات الصناعية في العراق في الوقت الحاضر.

فرضية البحث:

ان النهوض بواقع الصناعة التحويلية وزيادة قدرتها التنافسية تحدده العديد من المحددات التي تؤثر سلبا في واقع هذا القطاع الحيوي، والعراق يمتلك من الإمكانات المتاحة التي تستطيع فهم واستيعاب كافة المتغيرات كافة وتحليل المحددات وبناء نموذج تنموي صناعي يتسم بوضع تصورات مستقبلية للتنمية الصناعية في العراق.

اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة كمحاولة علمية إلى تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق من خلال تحليل واقع القطاع الصناعي في العراق عموما والصناعة التحويلية بشكل خاص وتحديد أهم السبل والاجراءات الكفيلة والتي يمكن اتباعها لدعم القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي.

تقسيم البحث : تم تقسيم البحث الى ستة محاور لغرض تحقيق هدف البحث وهي:

اولا: الإطار النظري والمفاهيمي للقدرة التنافسية

ثانيا: تحليل واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق

ثالثا: تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية وفقا لنموذج بورتر Porter

رابعا: الاجراءات التي يمكن اتباعها لدعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في العراق

خامسا: الاستنتاجات

سادسا: التوصيات

اولا: الإطار النظري والمفاهيمي للقدرة التنافسية

مفهوم التنافسية يتميز بالحداثة وعلى العكس من المفاهيم الاقتصادية الاخرى لا يخضع لمبادئ نظرية اقتصادية محدده، وقد زاد الاهتمام به بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة وذلك بسبب كبر وازدياد حجم التطورات الاقتصادية المصاحبة لظاهرة العولمة وما نتج عنها من ارتباط جميع دول العالم بشبكه واسعة من التكنلوجيا الرقمية الحديثة والمتطورة، بحيث لا يمكن لأي دوله ان تبقى بمعزل عن تلك المنظومة الرقمية. وقد أخذ موضوع تطوير القدرات التنافسية حيزا كبيرا من الاهتمام على مستوى الحكومات، وأصبح من اولوياتها واهتماماتها لأجل مواكبة التطورات الاقتصادية الهائلة الحاصلة على مستوى العالم(5).

فهناك من يعرف القدرة التنافسية على انها " جعل المؤسسة الاقتصادية بمركز مميز من حيث تقديم المنتجات او الخدمات بأسلوب يحقق اعلى مستوى ممكن من الربحية من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لتلك المؤسسة "(2).

اما Porter فقد عرف القدرة التنافسية (2)على انها قدرة المؤسسة على الابتكار والابداع للوصول الى مستوى عال من التقنية والإنتاجية وعلى مستويين الأول المستوى الكلي ويمثل علاقة المؤسسة ودرجة ارتباطها مع المؤسسات الأخرى أي مدى ارتباطها بالبيئة الخارجية (9)، وكذلك السياسات الحكومية المتبعة والتي تمثل المناخ الذي تعمل

فيه تلك المؤسسات ، والمستوى الاخر هو المستوى الجزئي حيث يشير الى ان قدرة المؤسسة التنافسية تعتمد على كفاءة عمل المؤسسة في مجمل أنشطتها الداخلية (البيئة الداخلية).

وقد أشار منتدى الإدارة الأوربي الى مفهوم وتعريف القدرة التنافسية على انها فرص المؤسسة الراهنة والمتاحة في الوقت الحاضر والرؤى المستقبلية لها في قدرتها على تصميم هياكل إنتاجية وتسويقية للسلع المنتجة وإمكانية تصريفها في البيئة المحيطة بالمؤسسة (1).

كما حدد مركز هارفرد للتنمية الدولية (10) مفهوما اخر أكثر ايجازا وعرفها على انها القدرة الحقيقية في تحقيق نمو اقتصادي سريع على فترات زمنية طويلة، وقد أوضح المركز بان الحكومات والدول تكون تنافسية عندما زيادة ملحوظة في المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

من خلال ما تم عرضة من مفاهيم وتعاريف مختلفة لكنها متشابهة في المضمون يمكن لنا طرح مفهوم للقدرة التنافسية بانها الكيفية التي يستطيع من خلالها المؤسسات او الحكومات ان تكون مميزه عن منافسيها واقرانها الاخرين بحيث تكون تلك القدرة المتحققة هي محصله لعوامل مختلفة متداخله مع بعضها ومتباينة في حجم تأثيراتها بالشكل الذي يعظم مستويات الأرباح ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة داخل المؤسسة.

ثانيا: تحليل واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق

1- **مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي:** يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تعطي انطباعا عن مدى تطور او تدهور مساهمة هذا القطاع في مجمل النشاط الاقتصادي للبلد ويلاحظ من بيانات الجدول (1) تدني نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2009-2016) حيث انخفض من (4.5%) عام 2009 الى (2%) عام 2016 ويمكن تعليل سبب هذا الانخفاض في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الى عدم تبني سياسات صناعية رشيده وجادة في مجال الاستثمار الصناعي واستغلال الموارد المتاحة في هذا القطاع والاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية (القطاع النفطي)، كذلك لم توفر السياسة الاقتصادية المناخ الاستثماري الملائم لدعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي، ايضا ضعف في تشريع القوانين والتشريعات والاجراءات الكفيلة بتطوير القطاع الصناعي هذا بالإضافة الى سياسات الاغراق المنتهجة كبديل لسد الحاجة والطلب المحلي بدون اتباع سياسات حماية الانتاج والمنتجين المحليين .

جدول (1)

تطور مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2009-2016 (مليون دينار عراقي)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الاهمية النسبية (%)
2009	120429277.2	5496388.9	%4.5
2010	162064565.5	3678714.6	%2.3
2011	217327107.4	6132760.8	%2.8
2012	254225490.7	6919449.2	%2.7
2013	273587529.2	6286042.4	%2.3
2014	266420384.5	4999233.9	%1.8
2015	199715699.9	4234716.9	%2.1
2016	203869832.2	4118518.5	%2.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للعام 2017 ونتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للعام 2012.

2- مؤشر قيمة الانتاج لقطاع الصناعة التحويلية : هذا المؤشر يوضح تدني وتذبذب نسب مساهمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية من اجمالي قيمة الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة الاخرى فمن بيانات الجدول 2 نلاحظ انه كانت اعلى مساهمه خلال الفترة الزمنية للدراسة بنحو (4.5%) عام 2011 وانخفضت بشكل مستمر بعد ذلك لتصبح (3.4%) عام 2016 ، ان استمرار انخفاض مستوى الانتاجية وتدني نسب مساهمة انتاجية قطاع الصناعة التحويلية يؤكد عدم وجود جهود حقيقية من قبل الحكومة واصحاب القرار لتطوير هذا القطاع بمعنى اخر ان القائمين على العملية الانتاجية لم تكن لديهم توجهات استثمارية لتعويض الاندثارات الحاصلة في وسائل الانتاج المتهالكة وعدم تحديث وتطوير مستويات التكنلوجيا المستخدمة في عمليات الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية .

جدول (2)

تطور قيمة الانتاج لقطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة مع اجمالي قيمة الانتاج للقطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية في العراق للفترة 2009-2016 ، %

السنوات	اجمالي قيمة الانتاج في القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية	قيمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية	الاهمية النسبية
2009	.2167275565	5496388.9	%3.3
2010	206377137.6	6084560.0	%2.9
2011	272007149.3	11596783.5	%4.3
2012	317853584.5	13410328.0	%4.2
2013	344842020.0	12728672.4	%3.7
2014	334359679.0	9566126.3	%2.9
2015	261731221.6	9041860.6	%3.5
2016	269928837.3	9054031.6	%3.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للعام 2017 ونتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للعام 2012.

3- مؤشر عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وعدد العاملين فيها: تعد دراسة مؤشر تطور عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية واعداد العاملين في هذا القطاع من المؤشرات الكمية التي تدل على زيادة حجم النشاط الاقتصادي في هذا القطاع، ويمكن تقسيم المؤسسات الصناعية في ضوء عدد العاملين والمشتغلين فيها الى ثلاثة اقسام ر وهي المنشآت الصغيرة الحجم والتي تستخدم عدد

من العمال يتراوح ما بين (1-9 عاملاً)، والمنشأت المتوسطة الحجم التي تستخدم (10-29 عاملاً) والكبيرة الحجم التي تستخدم 30 عاملاً فأكثر وفيما يلي تحليل لتلك المؤشرات :

- عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية: من بيانات الجدول 3 نلاحظ ما يلي:

بلغ اجمالي عدد المنشآت كبيره الحجم في العراق عام 2009 بنحو 524 مؤسسة صناعية وبنسبه (4.5%)، ازداد عدد المؤسسات في عام 2016 ليصبح 566 مؤسسه كبيرة الحجم وبنسبه قدرها (2.1%) من اجمالي عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وبنسبة زيادة في عدد المنشآت الصناعية كبيره الحجم قدرها (8%) عن العام 2009.

كما بلغ اجمالي عدد المنشآت متوسطة الحجم في العراق عام 2009 بنحو 51 مؤسسة صناعية وبنسبه (0.5%) وازداد عدد المؤسسات في عام 2016 ليكون 179 مؤسسه متوسطة الحجم وبنسبه قدرها (0.8%) من اجمالي عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وبزيادة قدرها (55%) عن العام 2009.

جدول (3)

المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية مصنفه بحسب الحجم واهميتها النسبية

السنوات	المؤسسات كبيرة الحجم	المؤسسات متوسطة الحجم	المؤسسات صغيره الحجم	مجموع المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية	الاهمية النسبية		
					المؤسسات كبيرة الحجم	المؤسسات متوسطة الحجم	المؤسسات صغيره الحجم
2009	524	51	10289	10864	4.8%	0.5%	94.7%
2010	529	56	11131	11716	4.5%	0.5%	95%
2011	561	159	47281	48001	1.2%	0.3%	98.5%
2012	657	218	43669	44544	1.5%	0.5%	98%
2013	675	226	27694	28595	2.3%	0.8%	96.9%
2014	616	120	21809	22545	2.7%	0.5%	96.8%
2015	527	92	22480	23099	2.3%	0.4%	97.3%
2016	566	179	25966	26711	2.1%	0.8%	97.2%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للعام 2017 ونتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للعام 2012.

اما اجمالي عدد المنشآت صغيره الحجم كانت بنحو (10289) مؤسسة في عام 2009 وبأهمية نسبية تقدر (94.7%)، وازدادت في عام 2016 لتصبح (25966) مؤسسة صناعية صغيره الحجم وبأهمية نسبية قدرها (97.2%) وبنسبة زيادة في عدد المؤسسات العاملة قدرها 152% عن العام 2009 ، ويمكن تفسير تلك الزيادة في اعداد المشروعات الصغيرة بسبب الدعم الحكومي من خلال مؤسسات الاقراض لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة الحجم.

- الايدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق: ان أهمية عنصر العمل تزايدت بالاهمية نفسها التي يحتلها رأس المال، وأن فاعلية قوة العمل تساهم في النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بقدر إسهام رأس

المال في ذلك، ويعد عنصر العمل كما هو معروف أحد أهم مدخلات العملية الإنتاجية، ويعد مؤشر القوى العاملة من المؤشرات المهمة التي من خلالها يمكن التعرف على التغيرات التي تطرأ على حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية ومعرفة مستوى التشغيل والاستخدام في هذا القطاع.

من تحليل بيانات الجدول (4) نلاحظ ما يلي:

جدول (4)

مجموع الايدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية بحسب حجم المؤسسات واهميتها النسبية

السنوات	المؤسسات كبيره الحجم	المؤسسات متوسطة الحجم	المؤسسات صغيره الحجم	مجموع الايدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية	الاهمية النسبية		
					المؤسسات كبيره الحجم	المؤسسات متوسطة الحجم	المؤسسات صغيره الحجم
2009	205250	871	27780	233901	%87.8	%0.4	%11.8
2010	195003	923	36898	232824	%83.8	%0.4	%15.9
2011	199475	2431	145385	347291	%57.4	%0.7	%41.9
2012	209013	3357	146210	358580	%58.3	%0.9	%40.8
2013	171915	3525	92059	267499	%64.3	%1.3	%34.4
2014	134818	1916	84272	221006	%61	%0.9	%38.1
2015	129024	1491	67157	197672	%65.3	%0.8	%33.9
2016	109574	2449	81920	193943	%56.5	%1.3	%42.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للعام 2017 ونتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للعام 2012.

ثالثا: تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية وفقا لنموذج بورتر Porter

يهتم تحليل محددات القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في العراق وفقا لنموذج بورتر بالاعتماد على قياس مدى التأثيرات ما بين جميع أجزاء النموذج من أجل الاستدلال على حجم تأثير كل عامل بشكل منفرد ومدى إسهامه في رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي، والغرض الأساسي للدراسة هو تحليل أجزاء نموذج بورتر والتعرف على حجم تأثير كل عامل وتأثيراته في القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في العراق وكما يأتي:

1- **طبيعة ودور عوامل الإنتاج:** تعد مدخلات الإنتاج من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وان المحافظة على تحقيق مستويات عالية من القدرة التنافسية مرتبط بمدى استمرارية الارتقاء والتطوير لعوامل الإنتاج. كذلك ان تحقيق التنافسية ليس مرتبطا فقط بوفرة عوامل الإنتاج منخفضة الكلفة وعالية الجودة بل يعتمد على كفاءة استخدام عوامل الإنتاج تلك. ولأجل تحليل هذا العامل كمحدد للقدرة التنافسية للصناعات التحويلية في العراق الاهتمام بما يلي : مدى توفر المادة الخام الأولية على مدار السنة الإنتاجية ، إمكانية استبدال مصادر المادة الخام الأولية المستوردة بمصادر محلية ، مدى توفر الايدي العاملة الماهرة والمدربة وكذلك توفر الآلات والمعدات ذات التقنيات العالية والمتطورة في الإنتاج مع التأكيد على كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

2- **طبيعة وشروط الطلب المحلي** : ان أهمية الطلب المحلي كمحدد من محددات القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية يعكس ضرورة دراسة حجم الطلب المحلي وخصائصه ومعدلات النمو فيه وقدرته على عكس

الاذواق الاستهلاكية العالية فكلما زاد حجم الطلب المحلي وأصبح أكثر تعقيدا وتطورا من حيث الذوق كان سببا في التجديد والتطوير والذي يمثل جوهر عملية التنافس.

يشير بورتر الى ان حجم الطلب المحلي له تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية من خلال جانبين أساسيين (2) هما – **الأول** هيكل الطلب المحلي وهو يشير الى نوعية وطبيعة الاحتياجات الخاصة بالمستهلكين فكلما يتسم الطلب المحلي بالاهتمام بالنوعية والجودة هذا يشكل حافز يدفع المؤسسات الصناعية الى بذل الجهود والإمكانات لعمليات التحديث والتطوير واستعمال التكنلوجيا في عمليات الإنتاج والتركيز على رفع مستوى جودة النوعية للمنتجات ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية. – **الثاني** هو معدل نمو وحجم الطلب المحلي وهو اقل أهمية من العامل الأول من حيث التأثير، فكلما كانت معدلات نمو الطلب المحلي مرتفعة يؤدي الى تحقيق ميزه تنافسية في الإنتاج بحيث يمكن ذلك المؤسسات الصناعية من تحقيق اقتصاديات لحجم ورفع مستوى الإنتاج، كما ان زيادة حجم الطلب المحلي يقلل من حجم المخاطرة التي يمكن ان تواجه المؤسسات العاملة ويسهل عملية التنبؤ بحجم الطلب المحلي ويشكل حافزا لدفع المؤسسات للاهتمام بالسوق المحلي وعدم البحث عن أسواق خارجية تصديرية.

في العراق لأجل بيان أهمية الطلب المحلي كمحدد اخر من محددات القدرة التنافسية فعلى المؤسسات الصناعية العاملة الاهتمام بأذواق المستهلكين، تميز المؤسسات من حيث طرق التصنيع والتصميم، تميز السوق المستهدف بوجود منافسة محلية.

3- **الصناعات ذات الصلة والمرتبطة ودعمها:** إن الصناعات الداعمة والمكملة ضمن القطاع الصناعي هي المحدد الثالث من محددات نموذج Porter حيث بين أن وجود التداخل والارتباط فيما بين الصناعات المختلفة سيساعد على أحداث فوائد عديدة ومحتملة للقطاع الصناعي. أما بخصوص دور هذه الصناعات على اختلاف أنواعها في رفع القدرة التنافسية فيمكن لنا استعراض بعض الجوانب ذات العلاقة وهي: طبيعة التداخل والارتباط ما بين الصناعات المختلفة في القطاع الصناعي، وطبيعة التكامل فيما بينها، وكذلك على طبيعة العلاقة ما بين مختلف أنواع الصناعة والمؤسسات المالية والاقراضية، وطبيعة العلاقة بينها وفيما بين المؤسسات الإعلانية والترويجية، وأخيرا على مدى رضى المنتجين عن جودة الصناعات الأخرى التي ترتبط بصناعاتهم.

4- **استراتيجية المؤسسة وهيكلها ودرجة تنافسها:** يشمل هذا المحدد من محددات القدرة التنافسية جانبين الأول الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات عمليا في تحقيق التفوق والتميز على اقرانها من المؤسسات الأخرى في تخفيض الكلفة وتحسين جودة المنتج وقد أشار بورتر ان المؤسسات تستطيع تحقيق ميزه وقدرة تنافسية من خلال إمكانية تحقيق الإدارة في تخفيض كلف الإنتاج وتميز المنتج. الجانب الثاني هو دور المنافسة المحلية في تحقيق الميزة التنافسية والتي تدفع المؤسسات العاملة الى الابتكار والابداع والبحث عن التكنلوجيا المتطورة لديمومة واستمرار الميزة التنافسية التي تمتلكها تلك المؤسسات.

لذلك على المؤسسات العاملة في العراق في القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص ان تتميز بما يلي بقدرات ماليه عالية مقارنة بالمنافسين تميز المنتجات بالجودة الاهتمام بعمليات الترويج والاعلان ادخال جميع العاملين دورات تدريبية تطويرية، وضع خطط قصيرة وطويله الأمد لتحسين الإنتاج كما ونوعا.

5- **دور سياسات الحكومة:** ان السياسات الحكومية تؤدي دورا مهماً وحيويا في خلق مجمعات صناعية وفي زيادة القدرة التنافسية في الصناعات المختلفة من خلال دورها في تحفيز وتشجيع الصناعات المحلية على رفع كفاءة الأداء وزيادة حجم الإنتاج ورفع مستوى التنافس(4). وان نجاح السياسات الحكومية المتبعة في القطاع الصناعي تعتمد على مدى خلق بيئة تستطيع المؤسسات الصناعية من خلالها تحقيق ميزه تنافسية.

كما يمكن تحليل دور السياسات الحكومية كمحدد للقدرة التنافسية للصناعة التحويلية في العراق من خلال ثلاثة جوانب رئيسة هي: دور السياسات المتبعة من قبل الحكومة في دعم المنتج المحلي ، قدرة الحكومة على تقديم التسهيلات الكافية في مجال الاستثمار والتمويل في قطاع الصناعة التحويلية ، مدى الانفتاح على الخارج وجعل المؤسسات الصناعية المحلية في تنافس مباشر مع المؤسسات الأجنبية غير المحلية بحيث يشكل ذلك حافزا لتطوير كفاءة الإنتاج وزياده الإنتاج كما ونوعا .

6- **دور العوامل غير المتوقعة (الصدفة):** ان التقلبات الفجائية والعوامل غير المتوقعة التي تحدث التي تحدث سواء كانت تقلبات في حجم الطلب او أسواق المال او أسعار الصرف والحروب والكوارث الطبيعية كالأوبئة والفيضانات يسمح بخلق فجوات تسبب تغييرات في المزايا التنافسية للدول التي لديها القدرة على تحويل هذه التقلبات الفجائية الى ميزه تنافسية .

رابعا: الاجراءات التي يمكن اتباعها لدعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في العراق

ترتبط القدرة التنافسية ارتباطا وثيقا بالأبداع والابتكار، والتطوير التكنولوجي، والتحسين المستمر في طرق الانتاج وزيادة حجم الانتاج نوعا وكما، وكذلك وجود قاعدة مورديه بشرية ماهره ومتدربة. ولأجل بناء قطاع صناعي تنافسي، لا بد من الالتزام بمجموعه اجراءات ضرورية وأساسية والتي يمكن لنا تحديدها بالتالي (3):

1- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة داعمة للاستثمار الخاص في القطاع الصناعي بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص. تشير البحوث الاقتصادية الحديثة للحاجة الماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية ومن اهمها القطاع الصناعي، فضلا عن ضرورة تبني سياسات تأسيس الشركات والمؤسسات وزيادة نموها، ويجب على الحكومة أن تكثف جهودها الرامية إلى ايجاد وخلق بيئة آمنة ومستقرة وإزالة أوجه الاختلالات التي تشوب السوق وتعالج الاخفاقات فيه، فكما معلوم يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيس واساسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار، وهي تمثل المناخ الاستثماري.

2- التكامل الوثيق بين السياسات وبين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية تنفيذ السياسات في القطاع الصناعي.

ضرورة ايجاد أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات المختلفة التصنيعية والتكنولوجية والتنافسية والعلمية والتعليمية وبين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ لتلك السياسات، ويجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة، فبدون ذلك ستكون جهود التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الصناعية غير مترابطة ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل جدا – هذا إن وجد – على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي. والشكل رقم (1) يوضح بشكل مبسط السياسات المختلفة التي يجب تبنيها لتحقيق التنمية الصناعية لمستدامه في العراق.

3-دعم وتحفيز الحصول على التكنولوجيا الحديثة وبناء القدرات في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية.

حيث تستطيع هياكل الدعم المختلفة سواء كانت الفنية والتجارية كمراكز البحث والتطوير، ومراكز نقل التكنولوجيا، ومراكز الرقابة وادارة الجودة أن تلعب دورا بارزا في نشر المعلومات، وتحديد التكنولوجيات الملائمة للقطاع الصناعي، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا وزيادة كفاءة التعامل معها من حيث الكلفة وتكييفها مع القطاع الصناعي في العراق، واستيعابها بشكل كفوء. ويعتبر وجود هذه التكنولوجيا ونقلها للقطاع الصناعي دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في القطاع الصناعي بشكل خاص وعلى مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

شكل (1)

السياسات الواجب تبنيها لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة في العراق

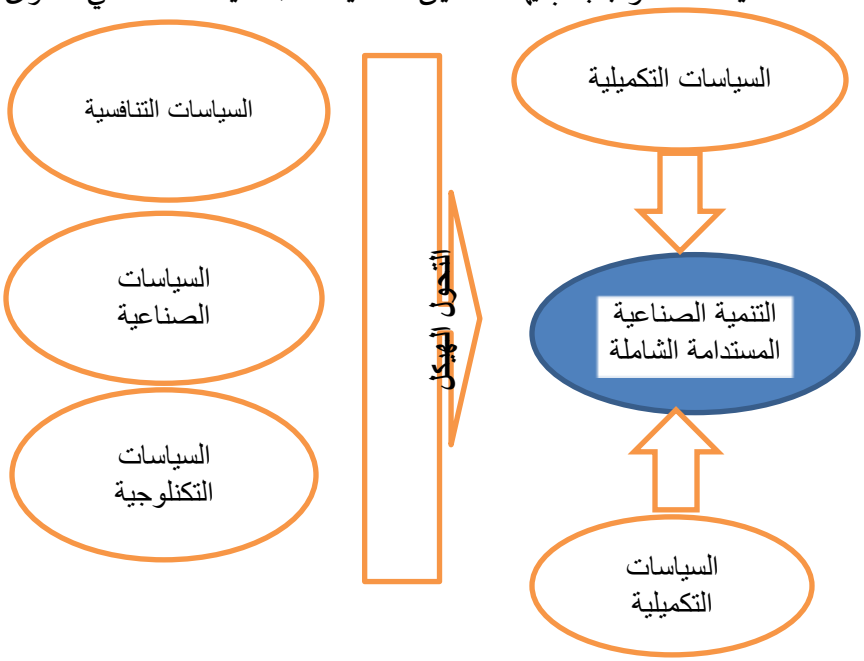

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنلوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة.

كما ينبغي تشجيع البحث والتطوير الذي يمكن أن يعزز الابتكار والابداع وزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي. وضرورة إشراك الجامعات والمؤسسات البحثية العلمية المختلفة، هذا سيؤدي إلى خلق تنمية صناعية تعزز رفاهية الجميع (11). الشكل 2 يوضح اهمية التغيير التكنلوجي من اجل تحقيق التحول الهيكلي المستدام في القطاع الصناعي العراقي.

شكل (2)

التغيير التكنولوجي من أجل التحول الهيكلي المستدام في القطاع الصناعي

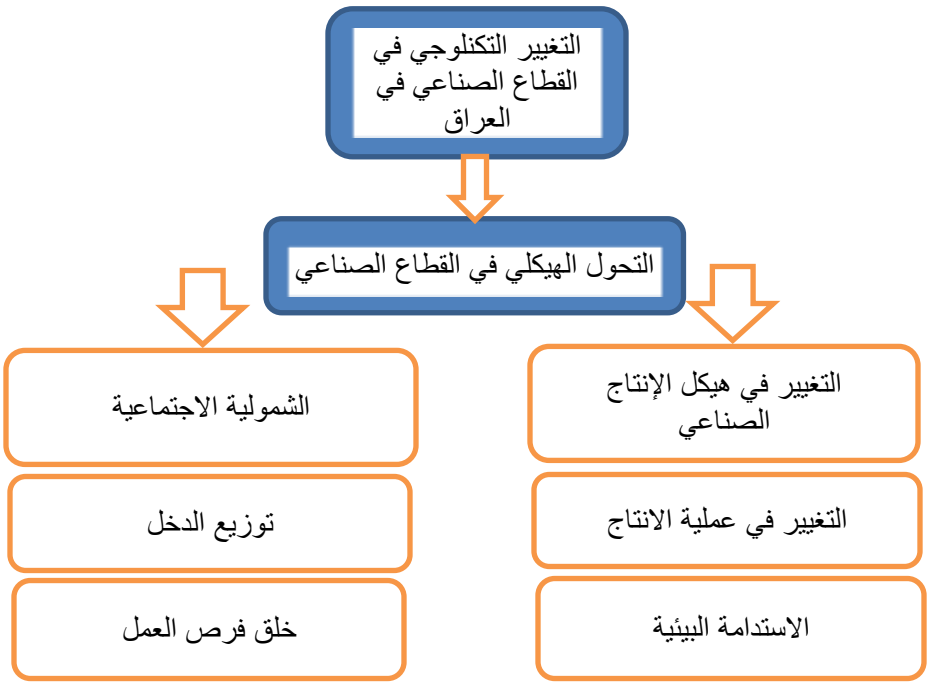

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنلوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة.

4- ضرورة التعاون الإقليمي والدولي الرامي إلى تعزيز القدرة التنافسية في القطاع الصناعي من الضروري جدا تبني سياسات التعاون الدولي والاقليمي وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الصناعي في العراق، وقيام بيئة تشجع وتحفز زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيأة تنسيقية إقليمية او دولية تكون مسؤوليتها تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيأت ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات الوطنية المحلية والدولية الخارجية، والوزارات ذات العلاقة. كذلك امكانية استحداث هيئات الابتكار والابداع بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين او اتحاد الصناعيين او غرف التجارة، والمراكز التخصصية في التطوير والابداع، والمصارف المحلية الحكومية والاهلية، وغيرها.

5- **تعزيز ثقافة الابداع والابتكار في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية:** تؤدي الثقافة المبنية على الابداع والابتكار دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة او مؤسسة صناعية على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي

تعمل المؤسسة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين في داخل تلك المؤسسة. ويتطلّب الابتكار ذهنية تتميّز بروح المبادرة، وحس الإبداع، وقدرات تنظيمية ديناميكية، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزّز بيئة التعلّم. وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطوّر، يجب على المبتكرين التمسّك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة. ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة المؤسسة.

6- تطوير البنية الأساسية العلمية والتعليمية للعاملين في القطاع الصناعي عموما وقطاع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص وتعزيز دورها الاقتصادي مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهارى في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم. فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير والابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى، وتشير الدراسات(8) ان زيادة بنسبة 1٪ في حجم القوى العاملة غير الماهرة، يزيد من احتمال تسرب المعلومات إلى الشركات المنافسة الاخرى، مما سيسمح بتناقص قدرتها التنافسية بنسبة 0.04٪. كذلك أن الشركات التي تتمتع بمستويات أعلى من الخبرة الإدارية ستحمي ملكيتها الفكرية بشكل أفضل؛ وستكون الآثار الجانبية أقل وستكون المؤسسة أكثر قدرة على المنافسة. كما ان زيادة المستوى العالي من التعليم والتطوير للقوى العاملة يؤدي إلى زيادات تنافسية وسوف يحد ويقلل المستوى الأكثر تعليماً للعاملين من الآثار غير المباشرة، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية.

ان القدرة التنافسية للمؤسسات تزداد مع توظيف قوة عمل جيدة التعليم وماهرة فنيا وتكون قادرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة وبيع سلع وخدمات متقدمة. وعند المقارنة على مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يقيس درجة نجاح البلدان في الاندماج في اقتصاد المعرفة بالبلدان والدول الأخرى تقع اغلب الاقطار العربية ومنها العراق تحت النطاق الأوسط للتوزيع. فهي تسجل بشكل عام درجات أدنى من الدرجات التي تحصل عليها البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومعظم البلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق.

خامسا: الاستنتاجات

1- أن دور قطاع الصناعة التحويلية في العراق دون مستوى الطموح على وفق المؤشرات التي تناولها البحث حيث نلاحظ تدني نسب مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2009-2016) حيث انخفض من (4.5%) عام 2009 الى (2%) عام 2016 ويمكن تعليل سبب ذلك الى عدم تبني سياسات صناعية رشيده وجادة في مجال الاستثمار الصناعي واستغلال الموارد المتاحة في هذا القطاع والاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية (القطاع النفطي) ، كذلك لم توفر السياسة الاقتصادية المناخ الاستثماري الملائم لدعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي

2- ان مؤشر قيمة الانتاج لقطاع الصناعة التحويلية حيث يوضح تدني وتذبذب نسب مساهمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية من اجمالي قيمة الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة الاخرى حيث كانت اعلى مساهمه خلال الفترة الزمنية للدراسة بنحو (4.5%) عام 2011 وانخفضت بشكل مستمر بعد ذلك لتصبح (3.4%) عام 2016 ، وان هذا الاستمرار في انخفاض مستوى الانتاجية وتدني نسب مساهمة انتاجية قطاع الصناعة التحويلية يؤكد عدم وجود جهود حقيقية من قبل الحكومة واصحاب القرار لتطوير هذا القطاع وعدم وجود توجهات استثمارية حقيقية لتعويض الاندثارات الحاصلة في وسائل الانتاج المتهالكة وعدم تحديث وتطوير مستويات التكنلوجيا المستخدمة في عمليات الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية.

3- ان مؤشرات عدد المؤسسات الصناعية العاملة وحجم الايدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق كانت متذبذبة من حيث الاهمية النسبية ولم تحقق نسب متزايدة خلال فترة الدراسة وبهذا يعد العراق من اقل دول العالم نموا في هذا القطاع الحيوي وهذا يعني انه ما زال قطاع الصناعات التحويلية متخلف ولا يشكل اهميه كبيره في الاقتصاد العراقي.

4- ان تحليل محددات القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في العراق وفقا لنموذج بورتر تم بالاعتماد على قياس مدى التأثيرات ما بين جميع أجزاء النموذج من أجل الاستدلال على حجم تأثير كل عامل بشكل منفرد ومدى إسهامه في رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع الصناعة التحويلية في العراق

سادسا: التوصيات

1- تهيئة البيئة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي كبيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار ، من خلال جذب رؤوس الاموال المحلية العاملة في الخارج وتفعيل دورها الاستثماري لها من خلال تحديد القوانين والتشريعات ،وضرورة استحصال وتوجيه التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة نحو الاستثمار في القطاع الصناعي عموما وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص .

2- توفير البنية الاقتصادية الكفيلة بتطوير القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وتقديم الدعم والتمويل الحكومي للمشاريع الصناعية الواعدة ذات القدرة التصديرية والعمل على تطويرها وفق مواصفات الجودة العالمية .

3- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص. بحيث يتوجب على الجهات ذات العلاقة كوزارة الصناعة على تضافر الجهود مع القطاع الصناعي الخاص في القطر لتصميم تدخلات قائمة على المعرفة التقنية،

وقد تساهم مداخلات القطاع الخاص في انجاح السياسات المتبعة حيث ان القطاع العام قدراته منخفضة، وإن السياسات الصناعية التي تتخذ تحتاج إلى أن تستند على مثل هذا التعاون وليس على تخطيط من أعلى إلى أدنى.

4- تعزيز قدرة قطاع الصناعة التحويلية في التغيير الهيكلي الانتاجي وخلق التشابك الصناعي القطاعي مع باقي فروع الصناعة ،وايجاد فرص للشراكة الاقتصادية بين المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية والمؤسسات الصناعية الاجنبية بما يعزز دور الاستثمار الصناعي في المؤسسات المحلية.

5- العمل على ايجاد برامج تطويرية لنقل التكنلوجيا الصناعية المتطورة وتوطينها بالعراق، وتأسيس مراكز بحثية متخصصة بالأبحاث الصناعية ، واعداد قاعدة بيانات ومعلومات والعمل على تسهيل حصول الباحثين على تلك البانت لغرض اجراء الدراسات والابحاث المختصة بتطوير قطاع الصناعة في العراق وعرض النتائج والتوصيات امام متخذي القرار.

سابعا: المصادر

1- جوزيف بروكينكو: إدارة الإنتاجية، منظمة العمل الدولي، جنيف (بدون تاريخ) ص 38

2- حسين عبد المطلب الأسرج: تعزيز تنافسية الصناعة العربية فى ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم إنسانية، السنة 5، العدد 35، خريف 2007، هولندا. منشور على موقع المجلة الالكتروني WWW.ULUM.NL

3- سلام منعم زامل: اتجاهات تحسين كفاءة الاداء للمشاريع الصناعية في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه موسكو الحكومية 2013

4- سلام منعم زامل، احمد صبيح عطية: الصناعات الغذائية في العراق بين الواقع وتحقيق الامن الغذائي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 10عام 2013

5- نسرين بركات: مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ الى الاسواق الدولية، ورقة عمل مقدمة الى المعهد الغربي للتخطيط، تونس (ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للفترة 19-21 سنة 2000 ص 24.

6- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنلوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة.

7- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للعام 2017

8- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للعام 2012

9- يحيى غني النجار: رياض جواد كاظم: واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها – رؤية مستقبلية – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 50، 2017 ص 57.

10- Michael porter : the competitive advantage of nation , Harvard business, review, vol (1), 1990, pp. 84-85

11- Motohashi, K. & Yuan, Y. (2010). Productivity impact of technology spillover from multi-nationals to local firms: comparing China's automobile and electronics industries. Research Policy. 39:790-798 www.ncpa. Org /pd/economy/may 97/htm/